

Distr.: General  
27 November 2012  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



### لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الحادية والخمسون

٦-١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية  
والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية  
العامة: الموضوع ذو الأولوية: تعزيز قدرات الناس  
في سياق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي  
وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع

بيان مقدم من مؤتمر النقل العالمي للمعلومات، وهو منظمة غير حكومية  
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

101212 071212 12-60902 (A)



## بيان

## ”طفرة الشباب“ والفقر والأمن

لقد ظل القضاء على الفقر مدرجا في جدول أعمال الأمم المتحدة على مدى عقود. كما ظلت الحلول المطروحة للحد من الفقر على جدول أعمال الأمم المتحدة مع إيلاء اهتمام خاص للأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٠. وفي الوقت الراهن أدى ازدياد السكان من الشباب، المسمى ”طفرة الشباب“، إلى تعقيد الجهود الرامية إلى الحد من الفقر وزيادة العمالة وضمان الاستقرار السياسي.

ولا يمكن النظر إلى المشاكل والسياسات الديمغرافية بمعزل عن غيرها؛ وبدلاً من ذلك، يجب على واضعي السياسات صياغة استجابات متكاملة للمشاكل المترابطة المتمثلة في انعدام الاستقرار بين السكان وانعدام المساواة بين الجنسين، والفقر، والهجرة. وتتيح طفرة الشباب إمكانات إيجابية لتحقيق مكاسب اقتصادية من خلال استثمارات ومؤسسات سليمة، ولهذا السبب يجب على العالم المتقدم النمو والعالم النامي أن يعملوا معاً للمساعدة في تحقيق التوازن في الهرم السكاني العالمي.

وفي الوقت الذي شهد فيه العالم سكانه يتجاوزون ٧ بلايين نسمة في عام ٢٠١١، فإن الشواغل الديمغرافية ودورها كعوامل محفزة للقضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الصعيد العالمي قد استحوذت على مزيد من الاهتمام في دوائر السياسات. وبالرغم من الانخفاض المتوقع في متوسط معدل نمو السكان السنوي العالمي إلى ٠,٧٧ في المائة على مدى نصف القرن القادم، سيستمر عدد سكان العالم في الارتفاع إلى ٨,٩ بليون نسمة في عام ٢٠٥٠.

ومع ذلك، فإن ثمة رقما أكثر مدعاة للقلق من الزيادة المتوقعة في عدد السكان هو نسبة توزيع السكان في جميع أنحاء العالم، حيث ستمثل المناطق الأقل نمواً ٩٩ في المائة من الزيادة المتوقعة في عدد سكان العالم وسيزداد عدد السكان بما يقرب من ٥٨ في المائة خلال فترة الخمسين عاماً. وبالتالي، ففي حين تشهد أوروبا انخفاض سكانها الطبيعيين بمقدار النصف، سيصل عدد سكان أفريقيا إلى ما يقارب الضعف، وهو ما سيؤدي بدوره إلى المزيد من الضغط على الساحة الديمغرافية العالمية التي يتزايد اتسامها بعدم الاستقرار وعدم الاستدامة. وبإلقاء نظرة أكثر تفحصاً على هذا الانفجار السكاني يتبين أن حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تتفاقم بفعل وجود طفرات الشباب داخل الهيكل السكاني، الأمر الذي تجلّى مؤخراً في حركة الربيع العربي.

ويتعين اعتبار الاكتظاظ السكاني سببا كامنا وراء العديد من القضايا العالمية المتعددة التخصصات اليوم، مثل الفقر، والقيود المفروضة على الموارد وعدم المساواة بين الجنسين والاضطرابات الاجتماعية. وفي البلدان النامية، من أفغانستان إلى الهند، زاد النمو السكاني المفرط الضغوط على الأمن الغذائي والمائي، والحيز المادي وفرص العمل للجميع؛ وفي نهاية المطاف، كان الضغط السكاني بمثابة الجذوة التي ألهبت التوترات السياسية والدينية والعرقية والاجتماعية. بيد أن ثمة عاملا لا يحظى بالقدر المطلوب من التقدير في هذه العلاقة يتمثل في الهيكل العمري، حيث إن السكان من ذوي الفئات العمرية الصغيرة جدا، أو طفرات الشباب، يمثلون اليوم ٦٢ بلدا تقل أعمار ثلثي سكانها عن ثلاثين عاما. وتتركز هذه البلدان البالغ عددها ٦٢ بلدا في مناطق القنبلة الديمغرافية الموقوتة في الشرق الأوسط وأفريقيا، حيث تعوق طفرات الشباب، والفقر وسوء التعليم والصحة انطلاقها من الأطوار الأولى للنمو الديمغرافي.

ويرجع تاريخ الشواغل بشأن طفرات الشباب غير المتوازنة إلى ألمانيا النازية والصين المaoوية، حيث اجتمعت عوامل تتمثل في وجود فئات سكانية عريضة من الشباب المحروم من حقوقه وضعف الاقتصاد، والضغوط البيئية، وسوء الحكم لتنتج مزيجا خطيرا من العنف السياسي والصراع الاجتماعي. ونظرا لأن البلدان التي تقل أعمار أكثر من ٦٠ في المائة من سكانها عن ثلاث سنوات هي أكثر عرضة لتجدد اندلاع النزاعات المدنية بما بمقدار ثلاث مرات على الأقل من البلدان ذات الهياكل العمرية السكانية الأكثر نضجا، يزودنا النمو السكاني وأهرامات أعمار السكان ذات القاعدة المتضخمة بجانب من تفسير مظاهر عدم الاستقرار الممتد عبر أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا.

وعلى سبيل المثال، تعد أفغانستان بلدا ناميا تقل أعمار ثلاثة أرباع سكانه عن الثلاثين، ونتيجة للضغوط السكانية، والتفاوتات الاقتصادية والصراعات السياسية والتوترات العرقية والدينية مجتمعة تحوّل الشباب الأفغاني إلى الإرهاب وحركة الطالبان من أجل الحصول على المال والاستقرار. فجماهير الشباب الساحط العاطل عن العمل هي بمثابة عامل محرك أو طاقة مفجرة للقلق التي تنشأ بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلدان مثل باكستان والسودان والصومال واليمن؛ ومما يوضّح هذه الفكرة أن ٨٠ في المائة من الصراعات المدنية التي حدثت منذ السبعينيات من القرن الماضي وقعت في بلدان ذات شرائح سكانية صغيرة السن ومتسارعة النمو.

وفئة الشباب النشطة من السكان الآخذة في التزايد هي بمثابة سلاح ذي حدين لأي بلد لأنه بينما يتيح تضخم عدد السكان البالغين سن العمل إمكانات للنمو الاقتصادي،

فإن هذا النمو غير مستدام بسبب العدد الكبير من فرص العمل اللازمة لتلبية الطلب على العمل. وثمة بلد يجسد هذا الكفاح ويحظى بالثناء لما يتمتع به من دينامية ديمغرافية واقتصادية ألا وهو الهند، التي توجد لديها إمكانيات لتحقيق معدلات نمو تتراوح بين ٧ و ٩ في المائة، إلا إنها بحاجة إلى إيجاد ٤٠ مليون فرصة عمل بحلول نهاية هذا العقد لاستيعاب الزيادة الكبيرة في القوة العاملة. وإذا لم توفر الهند فرص عمل كافية لشبابها البالغ عددهم ٦٠٠ مليون شاب دون سن الخامسة والعشرين، فقد يجد هذا البلد نفسه في خضم ربيع أسوي، يسعى فيه الملايين من الشباب العاطل عن العمل إلى الإطاحة بحكومة لا تستجيب لمطالبه.

وقد سلّمت الأمم المتحدة بالطابع العالمي لهذه القضايا، وتركز الجهود على تلبية احتياجات الشباب الساخط في كل أنحاء العالم. ومع ذلك، فإن تلك الدعاوى الجوفاء التي تنادي بخفض عدد السكان في البلدان النامية تستلهم خطاب الزمن الغابر، من قبيل النداء الذي أطلقه مستشار الأمن القومي الأمريكي هنري كيسنجر وحذر فيه من أن يُصبح الشباب في أقل البلدان نموا متسمين بالتقلب وعدم الاستقرار والتروع إلى التطرف، والتهميش والعنف مع النمو السكاني السريع. وتميل البلدان المتقدمة النمو التي تمتلك من الثروة والنفوذ ما يمكنها من معالجة عدم الاستقرار السكاني في أقل البلدان نموا إلى التعامل بحذر مع مسألة خفض عدد السكان الشائكة، وتركز النقاش السكاني بدلا من ذلك على تنظيم الأسرة. إن معالم المشهد الديمغرافي العالمي تشهد تغيرا سريعا، ومع ذلك ما زالت السياسات تفتقر إلى اعتبارات صريحة تتعلق بالمسألة السكانية بدءا من سياسات الحد من الفقر ووصولاً إلى السياسات الأمنية.